ونفسها من غير ان يكون لامر خارجي دخل فيه لكان ذلك العلو ثابتا
لكل انسان فلما لم يعم ذلك العلو عرفنا ان ذلك العلو للمكانة الحاصلة
للخلفاء عند الله او عند الناس لا لنفس طبيعتهم الانسانية ليكون ذاتيا
ولا للعلو المكاني اذ لا اختصاص لهم حين الخلافة بمكان لا يكون للمستخلف
عليهم ومن اسمائه الحسنى الذاتية العلي فعلوه على من ان كان من علي عليه
اذا غلب وعالية اي في المرتبة التي اعتبر فيها اتسام الذات بهذا الاسم
وهي مرتبة الجمع الاهي فكيف يتوهم نسبته الى غيره فهو العلي لذاته لا لغيره
اذ علوه عن ماذا اي عن اي شئ ان كان من علائه اذا ارتفع وما هو اي ذلك
الشئ في تلك المرتبة الا هو اذ لا شئ سواه فعلوه لنفسه لا لغيره ولما
اثبت العلو الذاتي للحق سبحانه في مرتبة الجمع اراد ان يثبته له في مرتبة
الفرق وللخلق ايضا باعتبار انه عين الحق بالحقيقة في هذه المرتبة فقال
وهو اي الحق الموصوف بالعلو الذاتي من حيث الوجود الذي هو من حيث تقيده
بتعينات علمية حقايق الاشياء ومن حيث تقيده بتقيدات عينية وجوداتها
عين الموجودات حقيقة ووجودا ونقول هو من حيث الوجود والتحقق
دون العلم والتعقل عين الموجودات فان المطلق عين المقيد في التحقق
غيره في التعقل فاسمع محدثات هي العلية لذاتها لعدم المغايرة بينها
وبين العلي لذاته وليست تلك المحدثات الا هو فهو اي الحق سبحانه في مرتبة
الفرق ايضا هو العلي علوذات لا علو اضافة اذ لا يخرج غير حق يعتبر
اضافته اليه لان الاعيان التي لها العدم الخارجي الثابتة صفة للاعيان
فيه اي في ذلك العدم ما شمت رائحة من الوجود الخارجي فهي دايما على
حالها في العدم فلا غيرية في الوجود حتى يكون علو الحق بالاضافة اليه ولو
فرض وجودها ايضا لا يلزم وجود الغير فانها ايضا تكون حينئذ من صور
تجلياته مع تقرار الصور الكائنة في الموجودات وكثرتها فان لكل موجود
صورة خاصة والعين المتجلية في مجموع الصور واحدة ظاهرة من المجموع
بل من كل جزء منه من حيث تقيدها باطنة في المجموع من حيث اطلاقها
او نقول ظاهرة من المجموع بالنسبة الى من كان وجود الخلق في نظره مرآة

لوجود

لوجود الحق تعالى باطنة في المجموع بالنسبة الى من كان وجود الحق في
نظره مرآة لوجود الخلق وظاهرة من المجموع وباطنة في المجموع معا
بالنسبة الى من جمع بين الامرين واذا كان العين واحدة فوجود الكثرة
انما هو في الاسماء لانه ليس هناك الا عين مطلقة وتعين يسمى العين
للتعينة بد اسما فاذا لم تكن الكثرة في العين يجب ان تكون في الاسماء باعتبار
خصوصياتها التي هي التعينات لا باعتبار محض الذات وهي اي الاسماء
باعتبار تلك الخصوصيات النسب العارضة للعين الواحدة من حيث
ظهورها من صور الموجودات وبطونها فيها وهي اي النسب امور عدمية
بالنسبة الى الخارج لا وجود لها متميزا عن وجود الحق سبحانه وان كانت موجودات
متغايرة في العقل فوجود الكثرة اي ثبوتها يكون من الامور العدمية وليس
في الوجود الا العين الواحد الذي هو الذات يتراءى متكثرة بانضياف
تلك الامور العدمية اليه فهو اي الحق سبحانه مع كونه في عين الكثرة
العلي لنفسه لا بالاضافة الى غيره فما في العالم ايضا من هذه الحيثية
اي حيثية كون العين واحدة والكثرة المشهودة عدمية علو اضافة
بل علوه بذاته وان كان من حيثية اخرى وهي جهة الغيرية واعتبار
الكثرة له علو اضافة واليه اشار بقوله لكن الوجوه الوجودية والاعتبارات
المضافة الى الوجود الحق مع كونها عدمية في نفسها متفاضلة بعضها
اعلى من بعض فعلو الاضافة موجود في العين الواحدة من حيث الوجوه
الكثيرة للتخالف للتضاد والعين المتضادة لذلك اي لظهور العين
الواحدة بالوجوه الكثيرة نقول فيه اي في الحق تعالى ونحمل عليه وجه من
تلك الوجوه من حيث الحقيقة ونسلبه عنه من حيث التعين فنقول الحق
هو كناية عن كل وجه باعتبار غيبته الا هو والحق كناية عن كل وجه
باعتبار الخطاب لانت فالاثبات لاطلاق الحق سبحانه والسلب لتقيد الوجه
قال الغزالي رحمه الله تعالى وهو وجه من وجوه الحق ومظهر من مظاهره الكاملة
واسان من السنته ينطق الحق تعالى به عن نفسه بان الله لا يعرف
الا جمعه بين الاضداد في الحكم عليه بها حكما صادقا مطابقا ما في نفس
الامر وكان من جهة واحدة كما صرح به في الفتوحات فاختص الجمع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)